

المحاضرة رقم 02

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المُستدامة

تدخل كل من التنمية البشرية والتنمية المُستدامة في إطار المفهوم الحديث للتنمية، ويُقال التنمية المُستدامة أو المُستديمة في اللغة العربيّة. أمّا في اللغة الإنكليزية (Sustainable Development). في حين يستعمل الفرنسيون مُصطلح (Développement Soutenable) كترجمة حرفية للمُصطلح الإنكليزي أو (Développement Durable). كما تجدر الإشارة أنّهُ يتم إطلاق مجموعة من المصطلحات للدلالة على التنمية المستدامة منها على سبيل المثال: التنمية التضامنية، والتنمية البشرية، والتنمية المتواصلة، والتنمية الشاملة، والتنمية الايكولوجية وغيرها...

الفرع الأول: تعريف التنمية المُستدامة

أولاً: التنمية المُستدامة من منظور الفكر الغربي

من المفيد أن نشير أنّهُ لا يوجد حتّى الآن تعريف مُتفق عليه للتنمية المُستدامة، وهذا راجع بالأساس أنّهُ مفهوم ناشئ يحاول استيعاب ديناميكية عملية التغيير، مع ذلك، فقد ظهر التعريف الأول والرسمي للتنمية المستدامة في عام 1987 في تقرير برونتلاند⁽¹⁾ (le rapport Brundtland) الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (la Commission mondiale sur l'environnement et le développement)، والذي اعتبر التنمية المُستدامة: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم". هذا التعريف الذي سوف يتم تبنيه من طرف 178 دولة في قمة الأرض (1992) بحيث سيتم ادماجه ضمن الخطابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الدول.

كما انققت دول العالم المجتمعمة في قمة الأرض (Earth Summit) على تعريف للتنمية المُستدامة أو المُستديمة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية (The United Nations Conference on Environment and Development) في مدينة ريو دي جانيرو (Rio de Janeiro) البرازيلية من 3 إلى 14 يونيو عام 1992، على أنّها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل". وعرفت على أنّها: "نتيجة تفاعل مجموعة

(1) «Rapport Brundtland - Avant-propos Notre avenir à tous», At : <https://bit.ly/2ZNRU8a>

في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان. وتنظيم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها".

ثانياً: التنمية المُستدامة من منظور الفكر الإسلامي

حاول بعض الباحثين تعريف التنمية المُستدامة من منظور إسلامي على الرغم أنه من المُبالغة القول أن الإسلام تحدث صراحة عن التنمية المُستدامة غير أن الرؤية الإسلامية للاقتصاد والعدالة الاجتماعية وكذا البيئة يجعل من فكرة التنمية المُستدامة الغربية قريبة جداً من المبادئ الإسلامية ولا أدل من هذا من أن العديدة من النصوص الدينية تتكلم صراحة عن ضرورة المحافظة على البيئة وعدم الإسراف والتبذير والاستغلال العقلاني للموارد بحيث اشتمل الدين الإسلامي الحنيف على فيض من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تعكس بشكل مباشر وغير مباشر دلالات الاستدامة بأبعادها المختلفة، على غرار قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ حَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽¹⁾. وقوله: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾⁽²⁾ وفي حديث شريف، عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها"⁽³⁾.

والحقيقة، أن هناك مفهومين مُتأصلان في هذه الفكرة المنبثقة عن تقرير برونتلاند ألا وهما (4):

- مفهوم الاحتياجات: وعلى الأخص الاحتياجات الأساسية للفقراء، الذين ينبغي إعطاءهم أولوية قصوى.

- فكرة القيود: التي تفرضها حالة تقنياتنا وتنظيمنا الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

ومن حيث الخصائص تمتاز التنمية المُستدامة بطول مداها؛ حيث يُعدّ البُعد الزمني أساساً في خطط عملها، إلى جانب بعدها الكمي والنوعي. وعموماً، يُمكن القول أن خصائص التنمية المُستدامة تتمثل في مُراعاة حقوق الأجيال اللاحقة والحفاظ عليها فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، الاهتمام

(1) القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 56.

(2) القرآن الكريم، سورة القصص، الآية 77.

(3) أنظر: مسند الإمام أحمد 3 / 183، 184، 191 مسند الطيالسي 2068، البخاري في الأدب المفرد رقم: 479.

(4) International Encyclopedia of the Social Sciences, (New York: Macmillan, 1968, Vol. 12), p 218.

بالاحتياجات الأساسية للأفراد، ووضعها في المقام الأول، تركيز الاهتمام على المحيط الحيوي، ومحتوياته كافة، إيلاء الطبقة الفقيرة الاهتمام البالغ، وجعلهم مقاماً مُستهدفاً من أهداف التنمية المستدامة، والاستخدام الأمثل للموارد وذلك بتحقيق التنسيق والتكامل الدولي بين الدول الغنية والفقيرة⁽¹⁾. أمّا، **الاستدامة (Sustainability)** فيمكن تعريفها بأنها ممارسة الحفاظ على العمليات العالمية للإنتاجية إلى أجل غير مسمى — طبيعية أو من صنع الإنسان — عن طريق استبدال الموارد المستخدمة بموارد متساوية أو أكبر دون تهديد أو تعريض النظم الحيوية الطبيعية للخطر⁽²⁾. والحقيقة، أنّ الاستخدامات الأولى للمصطلح الاستدامة — بالمعنى المعاصر — نجدها عند **نادي روما** وهذا ضمن في تقريره الكلاسيكي "**حدود النمو**" الصادر عام 1972، والذي كتبه مجموعة من العلماء بقيادة **دنيس ميدوز (Dennis Meadows)** و**دونيللا ميدوز (Donella Meadows)** من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (Massachusetts Institute of Technology)، بحيث كتب المؤلفون وصفاً لحالة التوازن العالمي المرغوب فيه: "نحن نبحث عن ناتج نموذجي يمثل نظاماً عالمياً مستداماً دون انهيار مفاجئ وغير منضبط وقادر على تلبية المتطلبات المادية الأساسية لجميع أفراد شعبه"⁽³⁾.

وتُعتبر التنمية المُستدامة المبدأ التنظيمي لتحقيق أهداف التنمية البشرية مع المحافظة في الوقت نفسه على قدرة النظم الطبيعية على توفير الموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي التي يعتمد عليها الاقتصاد والمجتمع. ويرى كل **مارتن غريفيثش (Martin Griffiths)** و**تيري اوكالاهان (Terry O'Callaghan)** أنّه على الرغم من أنّ هذا المفهوم قد أصبح عملة رائجة في نهاية القرن العشرين، إلا أنّه فكرة مشوشة وأحياناً متناقضة، ولا يوجد اتفاق واسع النطاق حول كيفية تطبيقه عملياً، ويشير المدافعون عن التنمية المُستدامة إلى ضرورة إدماج ثلاث أولويات في أي برنامج للتنمية، وهي⁽⁴⁾:

- (1) الحفاظ على الآليات البيئية؛
- (2) الاستخدام المستدام للموارد؛
- (3) الحفاظ على التنوع الحيوي.

(1) إيمان الحيارى، "معوقات التنمية المستدامة"، موضوع. كوم ، 2016/11/27، في: <http://bit.ly/31RE67D>

(2) Lynn R. Kahle, Eda Gurel-Atay (Eds), **Communicating Sustainability for the Green Economy**, (New York: M.E. Sharpe, 2014).

(3) Donovan Finn, **Our Uncertain Future: Can Good Planning Create Sustainable Communities?**. (Champaign-Urbana: University of Illinois, 2009).

(4) مارتن غريفيثش وتيري اوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص

يُشير بول دي باكر (Paul de Backer) أنّ التنمية المُستدامة ليست فقط تلبية حاجات الجيل الحالي من دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم، إنّها أيضًا محاسبة الذات على ما اقترفته في الماضي من أعمال مسيئة، لإيجاد السبل الناجعة إلى ترسيخ قانون التنمية المُستدامة⁽¹⁾. والحال، أنّ التنمية المُستدامة كفكرة تمثل ثورة في مجال التفكير التنموي بحيث سوف تسعى إلى خلق أنماط جديد من التفكير والسلوك البشري، تفكير وسلوك لا يقتصر على الحاضر فقط وإنّما ذو طابع مستقبلي يهتم بالأجيال البشرية القادمة. بالتالي، يُمكننا القول أنّ التنمية المُستدامة — كما يشير المدير العام لليونسكو السابق فيديريكو مايور زاراغوزا (Federico Mayor Zaragoza) — أحدثت نوعًا من التحول الثقافي والمعرفي والاجتماعي، هذا الأخير الذي يسعى إلى إحداث قطيعة مع ميراث طويل من عدم المبالاة بل حتى العداء تجاه البيئة وكوكب الأرض⁽²⁾. والحقيقة، أنّ هذا الهدر والاستغلال اللاعقلاني جعل مفهوم الأمن^(*) يأخذ بعدًا جديدة يتمثل في

(1) Paul de Backer, *Indicateurs financiers du développement durable: Coût - Tableaux de bord - Rentabilité*, (Paris: Editions d'organisation, 2005), pp 16-32.

نقلًا عن: شكراني الحسين، "من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو + 20 لعام 2012 مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمي"، *بحوث اقتصادية عربية*، العددان 63-64، 2013، ص 167.
(2) فيديريكو مايور، *جيروم بانديه، عالم جديد*، ترجمة: خليل خلفات و علي خلفات، (بيروت: دار النهار للنشر، 2002)، ص 167.

(*) منذ نهاية الحرب الباردة عرف مفهوم الأمن تحولًا وتطورًا كبيرًا، فقد غيّرت نهاية الحرب الباردة جذريًا مفهوم الأمن الدولي. لا سيّما مع دخول العالم في نظام دولي جديد أحادي القطبية ونزاعات وحروب من نوع جديد، أدت في النهاية لإعادة صياغة مفهوم الأمن من خلال توسيعه (التحديات) إلى قطاعات جديدة وتخصصات معرفية أخرى، كالفلسفة، علم الاجتماع، الاقتصاد، علم النفس... وغيرها. وهكذا تم الانتقال من الدراسات الأمنية التقليدية (الدراسات الاستراتيجية) ذات النظرة الواقعية الكلاسيكية والنزعة العسكرية المبنية على مسلمات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية كمركزية الدولة والسعي إلى القوة أكثر فأكثر للحفاظ على الأمن الوطني (القومي) ضمن بيئة دولية تتسم بالفوضوية وعدم الاستقرار إلى ما يعرف بالدراسات الأمنية النقدية أي من مفهوم للأمن يتسم بالضيق والمحدودية إلى مفهوم أوسع متعدد الأبعاد، ومن ميدان فرعي في العلاقات الدولية إلى حقل مستقل نوعًا ما.

وعومًا، كان التطور الحاصل في الدراسات الأمنية على مستويين: الأول: يتعلق بظهور فواعل جديدة تتقاسم مع الدولة/ الوطن مفهوم الأمن، هذه الفواعل الجديدة يمكن أن تكون فوق/ تحت دولانية، حكومية أو غير الحكومية، في القطاع العام أو الخاص (مخصصة الأمن) وبالتالي الانتقال من عالم مركزية الدولة إلى عالم متعدد المراكز، أمّا الثاني: فيتمثل في ظهور تهديدات جديدة لم تكن تصنف ضمن إطار الأمن، كالفقر، المجاعة، الهجرة السرية، الأوبئة (مثل الإيدز وإنفلونزا الطيور...)، الإرهاب، الهوية، الجريمة المنظمة، التلوث البيئي... إلخ، بعدما كانت لها أبعاد عسكرية/أيدولوجية (الحرب) فقط تتصل أكثر بالأمن الخارجي.

الأمن البيئي⁽¹⁾، والذي أصبح عنصر أساسية في تعرف الأمن الوطني والدولي سواءً على المستوى النظري (الدراسات الأمنية النقدية (critical Security Studies) أو على المستوى الميداني.

كما اقترح الاقتصادي الفرنسي إجناسي زاكس (Ignacy Sachs) في مقالٍ اسماه: "كيفية التوفيق بين البيئة والازدهار Comment concilier écologie et prospérité" تعريفاً تقريباً للتنمية المُستدامة فيما أسماه التنمية البيئية (l'écodéveloppement) وهي: "التنمية الداخلية والتي تستمد قوتها وفقاً لاحتياجات جميع السكان، وإدراكاً لبعدها البيئي والسعي إلى الانسجام بين الإنسان والطبيعة"⁽²⁾. وتُعرف الجمعية الفرنسية للتوحيد القياسي (Association française de normalisation) التنمية المُستدامة بأنها: "حالة يتم فيها الحفاظ على مكونات النظام الإيكولوجي ووظائفها للأجيال الحالية والمستقبلية"⁽³⁾. وعموماً، فإنَّ التنمية المُستدامة تعبر عن بردايم (Paradigm) أو نموذج فكري وتنموي من أجل عالم يتمتع بفاعلية اقتصادية وفي نفس الوقت تسوده العدالة الاجتماعية وكذا استدامة من الناحية الإيكولوجية، ما يعني أنَّه يستند الى ثلاثة أبعاد رئيسية هي الاقتصاد والمجتمع والبيئة، والتي تمشي في خط متوازي دون أفضلية بعد عن الآخر.

وبأي حال، فإنَّ تبلور مفهوم التنمية المُستدامة ومعه الاقتصاد البيئي (Ecological Economics) كانت مدعناً لظهور العديد من المفاهيم الجديدة على غرار مفهوم الاقتصاد الأخضر (Green Economy)، الاقتصاد الأزرق (Blue Economy)، الاقتصاد الأرجواني،..... غيرها. والمقصود بالاقتصاد الأخضر ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية مع تقليل المخاطر البيئية بشكل كبير وندرة الموارد⁽⁴⁾. ويرتبط الاقتصاد الأخضر باحترام الطبيعة ويسعى إلى الحفاظ على توازن رأس المال الطبيعي أي عدم استهلاك المزيد من الموارد أكثر مما يمكن أن توفره النظم البيئية مع الحفاظ على خدمات النظام الإيكولوجي المتاحة بشكل متساوٍ للجميع وللأجيال القادمة.

أمَّا الاقتصاد الأزرق فهو مُصطلح يتعلق باستغلال البيئة البحرية والحفاظ عليها. وفقاً للبنك الدولي، فإنَّ الاقتصاد الأزرق هو: "الاستخدام المستدام لموارد المحيطات من أجل النمو الاقتصادي، وتحسين

(1) Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap De Wilde, **Security: A New Framework for Analysis**, Boulder, (Colorado: Lynne Rienner Pub, 1998).

(2) Ignacy Sachs, «Comment concilier écologie et prospérité», Le Monde diplomatique, décembre 1991, at : <http://bit.ly/2tELXc6>

(3) AFNOR, «Aménagement durable des quartiers d'affaires», **enquête publique**, 2012, at : <http://bit.ly/2RfAXLd>

(4) Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE), **Vers une économie verte : Pour un développement durable et une éradication de la pauvreté – Synthèse à l'intention des décideurs**, 2011, pp. 1-2. sur : <https://bit.ly/316WoTC>

سبل المعيشة والعمل، مع الحفاظ على صحة النظام البيئي للمحيطات" (1). وتعرفه المفوضية الأوروبية (European Commission) أنَّه: "جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمحيطات والبحار والسواحل. وهي تغطي مجموعة واسعة من القطاعات الثابتة والناشئة المترابطة" (2). بينما تعتبر رابطة الشعوب البريطانية أو الكومنولث (Commonwealth of Nations) الاقتصاد الأزرق مفهومًا ناشئًا يشجع الإشراف الأفضل على البحار والمحيطات (3).

في حين يُعد الاقتصاد الأرجواني أو البنفسجي (Purple Economy) ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يساهم في التنمية المُستدامة من خلال تعزيز الإمكانيات الثقافية للسلع والخدمات. وقد ظهر هذا المُصطلح إلى الوجود سنة 2011. ويشير الاقتصاد الأرجواني أيضًا إلى مراعاة الجوانب الثقافية في الاقتصاد. بحيث يحدد تحدد اقتصادًا يتكيف مع التنوع البشري في ظل العولمة ويعتمد على البعد الثقافي لإعطاء قيمة للسلع والخدمات (4). ويرى جيروم غوادين (Jérôme Gouadain) في هذا الصدد أنَّ هذا المفهوم نشأ من الرغبة في موازنة الاقتصاد الأخضر بدءًا من المبدأ القائل بأنَّ الثقافة تشكل أيضًا بيئة. ويتم وضع الاقتصاد الأخضر في منطقتي الحفاظ على البيئة الطبيعية في حين يشمل الاقتصاد الأرجواني جميع الأنشطة التي تسهم في إثراء أو تنوع البيئة الثقافية وتعزيز الهوية الثقافية في جميع مكوناتها (5).

الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المُستدامة

يذهب الكثيرون إلى القول أنَّ بداية الاهتمام الحقيقي بالتنمية المُستدامة نشأت مع تقرير نادي روما لعام 1972 الشهير (*) المعنون: **حدود النمو** والمُسمى كذلك **تقرير ميدوز** (Rapport Meadows)، بحيث اعتبره المختصون على أنَّه نقطة الانطلاق في التفكير في المسائل البيئية. وفي نفس الفترة، شرع خبراء اقتصاديون من العالم بأسره في البحث في الترابطات الموجودة بين البيئة والنمو الاقتصادي. حيث توصلوا إلى أنَّه بالإمكان صياغة وتطبيق استراتيجيات تنموية تربط بين البعدين

(1) THE WORLD BANK, *The Potential of the Blue Economy*, 2017, At: <http://bit.ly/2vbEh1s>

(2) European Union, *The 2018 Annual Economic Report on EU Blue Economy*, 2018, at: <http://bit.ly/36hrJSZ>

(3) The Commonwealth "Blue economy", at: <http://bit.ly/2NJVDc4>

(4) Sophie Flouquet, «L'actualité vue par Jérôme Gouadain, promoteur du concept d'« économie mauve»», *Le Journal des Arts*, 3 octobre 2011, at : <http://bit.ly/37k4iJW>

(5) Sophie Flouquet, **op.cit.**

(*) في سنة 1968 تم إنشاء نادي روما الذي يعتبر نقطة البداية في التفكير حول التنمية المُستدامة خاصة بعد نشره سنة 1972 لتقريره. "حدود النمو" أو "تقرير ميدوز"، وهو تقرير أعده فريق من العلماء من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بتكليف من نادي روما، أحدث تأثيرًا كبيرًا على العالم الأكاديمي والسياسي. يؤكد هذا أن النظام الكوكبي سوف ينهار تحت ضغط النمو الديموغرافي والصناعي ما لم تقرر البشرية عمداً تحقيق الاستقرار في عدد السكان والإنتاج.

الاقتصادي والاجتماعي وتحقق في أن واحد المساواة في توزيع الثروات وأكثر احترامًا وحماية للبيئة. وهناك من يرجعه إلى سنة 1987 أي تقرير بورتلاند الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. بعد هذا التقرير قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة التحضير لمؤتمر ريودي جانيرو الذي كان الهدف الأساسي منه تحديد استراتيجيات وتدابير للحد من آثار تدهور البيئة والقضاء عليها، ودعم التنمية المُستدامة. ومهما كانت الآراء والأفكار حول نشأة وتطور مفهوم التنمية المُستدامة فقد يكون هناك إجماع بين الباحثين في الموضوع على أن أهم المراحل التي تطورت فيها التنمية المُستدامة هي كالتالي: (لم نعلم بذكر كل المحطات التاريخية بل اكتفينا بأهمها)

– في سنة 1968 إنشاء نادي روما الذي يُعد أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة، وبالتالي التنمية المُستدامة. لقد ضم هذا النادي عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

– في سنة 1972 ينشر نادي روما تقريرًا مفصلاً حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2010، ومن أهم ما أستشرفه هذا التقرير أنه سيكون خلل بيئي خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، وتعرية التربة، وغيرها من المظاهر المضرة بكوكب الأرض ينعكس سلبيًا على حياة البشر ككل.

– في شهر جويلية من سنة 1972 — في الفترة من 5 إلى 16 يونيو عام 1972 — عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية لأول مرة في ستوكهولم بالسويد (United Nations Conference on the Human Environment)، حيث تم خلالها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية. وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية إذا أُريد تحسين البيئة وتفاذي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضيق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة. والحال، أن أهم ما يُميز مؤتمر ستوكهولم هو الإعلان عن **الحكامة البيئية الشاملة** (Environmental Governance)، كما تضمن ذلك إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP يونيب) قصد تنسيق وتقييم وتدبير القضايا البيئية العالمية، وظهور الحركات البيئية الوطنية ضمن إطار المقالة الشمولية⁽¹⁾. كما تميزت هذه القمة بظهور القانون البيئي الدولي. وقد حدد الإعلان المتعلق بالبيئة البشرية والمعروف أيضًا بإعلان استكهولم مبادئ العديد من القضايا البيئية الدولية، بما في ذلك حقوق الإنسان وإدارة الموارد الطبيعية ومنع التلوث والعلاقة بين البيئة والتنمية. وأدى المؤتمر أيضًا إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(1) شكراني الحسين، المرجع السابق، ص 150.

ومن الناحية السياسية تميز هذا المؤتمر بتوتر شديد فقد قاطعه الاتحاد السوفياتي (USSR) ودول حلف وارسو (Warsaw Pact) الأخرى المؤتمر بسبب عدم إدراج ألمانيا الشرقية⁽¹⁾، والتي لم يُسمح له بالمشاركة لأنها لم تكن عضوًا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وقد بدأت الانقسامات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في الظهور في هذا المؤتمر لا سيَّما مع الوفد الصيني الذي أظهر معادته للولايات المتحدة، حيث أصدر مذكرة من 17 نقطة تدين سياسات الولايات المتحدة في الهند الصينية (الفيتنام)، وكذلك في جميع أنحاء العالم. وشجع هذا الموقف البلدان النامية الأخرى، التي شكلت 70 من أصل 122 دولة حضرت على رفض قرارات المؤتمر⁽²⁾.

- في عام 1979 عقد أول مؤتمر عالمي للمناخ في جنيف (سويسرا). وفي هذه المناسبة تم إطلاق برنامج عالمي لبحوث المناخ، تحت مسؤولية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمجلس الدولي للنفقات العلمية (ICSU).

- في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرًا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم. كما تم عقد قمة نيروبي (كينيا) في الفترة من 10 إلى 18 مايو 1982. لكن أحداث الحرب الباردة وعدم اهتمام رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغان (Ronald Reagan) بها — الذي عين ابنته مندوبة من الولايات المتحدة — جعل هذه القمة تفشل إلى درجة أنه لا يتم اعتبارها قمة الأرض رسمية⁽³⁾.

- في أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة (Global Pact for the Environment)، الهدف منه توجيهه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة بحيث الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

- عام 1985: تمت المصادقة على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون. (Vienna Convention for the Protection of the Ozone Layer).

- عام 1986: وقعت كارثة تشيرنوبيل النووية (Chernobyl disaster).

- في أبريل من سنة 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرًا بعنوان: "مستقبلنا المشترك Our Common Future"، والذي ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند

(1) Anthony Astrachan, "Goals for Environment Talks Listed". **The Washington Post**, March 17, 1972.

(2) Claire Sterling, "Chinese Rip U.S. At Parley". **The Washington Post**, June 10, 1972.

(3) عامر طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، ص

(Brundtland Report) (*) حيث اظهر التقرير فصلاً كاملاً عن التنمية المُستدامة، وتم بلورة تعريف لها، وأكد التقرير على أنه لا يُمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي. ومع هذا التقرير يُمكننا القول أنه تمت عولمة التفكير البيئي بشكل حقيقي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أن العديد من الكُتاب أشاروا إلى الخطر الذي أصبح يهدد كوكب الأرض نتيجة ممارسات البشر على غرار ما كتبه عالم البيئة البريطاني **جيمس لوفلوك (James Lovelock)** في كتاب **ثأر غايا The Revenge of Gaia**.

– في عام 1988، أنشأت كل من **المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)**، و**البرنامج الأمم المتحدة للبيئة** الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) لتقييم حالة المعارف المتعلقة بتغير المناخ على فترات منتظمة. وقد أقر تقريره الأول في عام 1990 بالمسؤولية الإنسانية عن تغير المناخ. وتجدر الإشارة، أن هذا التقرير يعد بمثابة الأساس التي وضعت عليه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (UNFCCC).

– في جوان 1992 انعقدت **قمة الأرض في مدينة ريو دي جانيرو** بالبرازيل والتي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار والتنمية. انعقد هذا المؤتمر بعدما تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية حول وضعية كوكب الأرض الذي أصبح في خطر، وبدأت الدعوات تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقائه واستمراره. خلال هذه القمة كانت التنمية المُستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر، الذي صدرت عنه **وثيقة الأجندة 21 (Agenda 21)**، وهي خطة عمل غير ملزمة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المُستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين، وقد خرج المؤتمر بسنت نتائج (1) :

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي.
- الإعلان عن مبادرة **ميثاق الأرض (Earth Charter)** (*)، الذي يُعد إعلاناً دولياً للقيم والمبادئ الأساسية التي يعتبرها مؤيدوه مفيدة لبناء مجتمع عالمي عادل ومستدام وسلمي في

(*) تعود هذه التسمية إلى النرويجية **جرو هارلم برونتلاند (Gro Harlem Brundtland)** التي ترأست اللجنة التي قامت بإعداد هذا التقرير. فضلاً عن هذا تعد برونتلاند سياسية مرموقة، إذ خدمت لثلاث فترات كرئيس وزراء النرويج (1981، 1986-1989، و1990-1996)، ومدير - عام منظمة الصحة العالمية من عام 1998 إلى عام 2003.

(1) العايب عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 19.

(*) نشأت فكرة ميثاق الأرض في عام 1987، من قبل الكندي **موريس سترونج (Maurice Strong)** و**ميخائيل جورباتشوف (Mikhail Gorbachev)** باعتبارهما أعضاء في نادي روما، عندما دعت لجنة الأمم المتحدة

القرن الحادي والعشرين. ويسعى الميثاق، الذي تم إنشاؤه في 2006 — إلى إلهام شعور جميع الناس بالترابط العالمي والمسؤولية المشتركة عن رفاهية الأسرة البشرية، ومجتمع الحياة الأكبر، وأجيال المستقبل⁽¹⁾.

- جدول أعمال أجندة القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض؛
- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصًا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية؛
- إقرار إتاحة التقنية البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية؛
- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

تُعتبر قمة الأرض التي عقدت عام 1992 في ريو دي جانيرو (البرازيل) خطوة مهمة في مفاوضات المناخ الدولية، والتي تمخض عنها توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن **التغير المناخي** (United Nations Framework Convention on Climate Change) تم الاعتراف رسميًا بوجود تغيرات مناخية والمسؤولية الإنسانية عن هذه الظاهرة. وكان هدفها هو تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي في المستوى الذي يمنع أي تهديد بشري خطير للنظام المناخي. والتزمت البلدان الموقعة بوضع استراتيجيات وطنية لمواجهة الاحتباس العالمي.

دخلت **الاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي UNFCCC** حيز التنفيذ في 21 مارس 1994 وصدقت عليها 195 دولة تسمى "الأطراف"، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. ويُعد مؤتمر الأطراف (COP)^(*)، المعروف أيضًا باسم مؤتمر الدول الموقعة، الهيئة العليا لبعض الاتفاقيات الدولية. يتكون من جميع الدول الأعضاء في المؤتمر (الدول الأطراف)، ويتحقق من أنَّ أهداف الاتفاقيات الدولية

العالمية المعنية بالبيئة والتنمية إلى ميثاق جديد في قمة الأرض في ريو دي جانيرو لتوجيه الانتقال إلى التنمية المستدامة. في عام 1992، حث الأمين العام آنذاك بطرس بطرس غالي على ضرورة تبني ميثاق الأرض، مع ذلك فقد فشل المجتمعون آنذاك في التوافق على هذا الميثاق

(1) "What is the Earth Charter?", **The Earth Charter International**, at: <https://bit.ly/2Fu1wZA>

(*) يعد مؤتمر الأطراف (COP) مسؤولاً عن مواصلة الجهود الدولية للتعامل مع تغير المناخ. يستعرض تنفيذ الاتفاقية ويدرس التزامات الأطراف في ضوء هدف الاتفاقية والاكتشافات العلمية الجديدة والخبرات المتراكمة في تنفيذ السياسات في مجال التغيير المناخي. إحدى المهام الرئيسية لمؤتمر الأطراف هي مراجعة البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف. بناءً على هذه المعلومات، يقوم مؤتمر الأطراف بتقييم آثار التدابير التي اتخذتها الأطراف والتقدم المحرز نحو تحقيق الهدف النهائي للاتفاقية. ويعقد مؤتمر الأطراف سنويًا، ما لم تقرر الأطراف خلاف ذلك. تجتمع في بون (Bonn)، مقر الأمانة، ما لم يعرض أحد الأطراف استضافتها. نظرًا لتناوب رئاسة مؤتمر الأطراف بين مناطق الأمم المتحدة الخمس وهي: إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا وأوروبا الوسطى والشرقية وأوروبا الغربية ودول أخرى.

المعتمدة قد تم تطبيقها بشكل صحيح. ومؤتمر الأطراف هو أعلى جهاز في الاتفاقية، أي أعلى سلطة في صنع القرار، وهي رابطة لجميع البلدان الأطراف في الاتفاقية.

- تم إطلاق أول مؤتمر للأطراف (COP1) في عام 1995، في مدينة برلين وتتمحور مهمة أساسًا في تحديد أهداف مُحددة بشأن الانبعاثات الملوثة للبيئة. كما تم في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول كيوتو (Kyoto Protocol) الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة^(*). والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافةً إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.

- وفي سنة 2002 عُقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المُستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا (قمة الأرض الثانية (ريو + 10)) من 26 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2002، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المُستدامة، وذلك من خلال⁽¹⁾:

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992؛

- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المُستدامة؛

- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها؛

- تحديد سُبُل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتميزت هذه القمة بعدم مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية ما جعل القمة عاجزةً جزئيًا. بحيث قاطع جورج دبليو بوش (George W. Bush) القمة ولم يحضر. باستثناء ظهور قصير من كولن باول (Colin Powell)⁽²⁾.

-في سنة 2004 صدقت روسيا وكندا على بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والذي دخل حيز التنفيذ في 16 فبراير 2005. إضافةً إلى هذه التواريخ، فقد انعقدت في شهر ديسمبر من سنة 2009 قمة كوبنهاغن (COP15) من أجل على الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى درجتين. وكانت هذه القمة تهدف إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي بضرورة خفض الغازات الدفيئة المُسببة لظاهرة الاحتباس

(*) **الغازات الدفيئة (Greenhouse Gas):** هي غازات توجد في الغلاف الجوي تتميز بقدرتها على امتصاص الأشعة التي تفقدتها الأرض (الأشعة تحت الحمراء) فنقل ضياع الحرارة من الأرض إلى الفضاء، مما يساعد على تسخين جو الأرض وبالتالي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري.

(1) العايب عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 20.

(2) Pauline Fricot, «De la COP1 à la COP24 : une histoire d'avancées et de renoncements», *Le Vent Se Lève*, 6 décembre 2018, at : <http://bit.ly/3axjKoc>

الحراري إلى جانب قضايا فرعية أخرى على صلة بمسألة التغير المناخي في العالم، ومعالجة أسبابها بطريقة تتسم بالنزاهة والتوازن والفعالية. ويكون الاتفاق الجديد بديلاً أقوى من بروتوكول كيوتو. إلا أنَّ النتائج التي جاءت بها كانت القمة مخيبة للآمال. وقد أثار انتقادات الرأي العام العالمي وكذلك المنظمات العالمية المدافعة عن البيئة ذلك أنَّه لم يتوصل زعماء العالم المجتمعين خلال هذه القمة إلى قرارات صريحة حول النقاط التي شملها جدول الأعمال وأهمها⁽¹⁾:

▪ عدم وجود مقترحات جادة من طرف كل من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والصين بخفض انبعاثات الغازات لديها؛

▪ عدم تقديم تعهد رسمي من طرف الدول المذكورة سابقاً بنسب محددة حول نسبة خاصة بخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون؛

▪ عدم الاتفاق على نسبة خاصة بخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2020. حيث كان من المتوقع أن تصل النسبة إلى نحو عشرين في المائة (20%)، فعلى الرغم مما ابتدته العديد من دول العالم بشأن وجود هدف عالمي يسعى إلى ضرورة إحداث تخفيضات إجمالية في الانبعاثات تتراوح ما بين 25% و 40% بالنسبة للدول الغنية إلا أنَّ الاتفاق لم يجبر أي دولة بنسبة محددة؛

▪ عدم التوصل إلى تحديد مبلغ المساهمات المالية التي تمنح للدول النامية خاصة الفقيرة منها من أجل مساعدتها في التحكم في انبعاثاتها من غاز ثاني أكسيد الكربون.

في 2012 — أي بعد عشرون سنة — عقدت مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قمة الأرض الخامسة) في ريو دي جانيرو سميت ريو + 20، من 13 إلى 22 يونيو لعام 2012. ويعد هذا المؤتمر الدولي الخامس حول التنمية المستدامة الذي يهدف إلى التوفيق بين الاقتصاد والأهداف البيئية للمجتمع العالمي. إذ تعتبر ريو + 20 بمثابة متابعة لمدة 20 عاماً لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992 (UNCED) الذي عقد في نفس المدينة، والذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 (WSSD) في جوهانسبرغ.

وركز المؤتمر على موضوعين هما: الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر؛ والإطار المؤسسي للتنمية المُستدامة. أمّا في سنة 2015، فقد عقدت 03 قمم الأولى في أديس أبابا (Addis-Abeba) عاصمة إثيوبيا في شهر جويلية، والثانية بد: باريس في أوت 2015، كما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/ سبتمبر 2015 اعتماد الأهداف السبعة عشر للتنمية المُستدامة (SDGs)، أو جدول أعمال 2030 للتنمية المُستدامة، بحيث توافقت الآراء بشأن وثيقة ختامية لخطة جديدة للتنمية المُستدامة بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية

(1) العايب عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 21.

المُستدامة لعام 2030 Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development "، والتي دخلت مجال التطبيق ابتداءً من 01 جانفي 2016.

تعد أجندة 2030 أحدث مبادرة في هذا المجال. ومع ذلك، وعلى عكس المبادرات السابقة، تم تطوير هذه الأجندة بشكل مشترك من قبل جميع البلدان، وبالتالي، فهي ذات تطبيق عالمي وتغطي جميع تحديات اليوم تقريبًا. وتراعي الأهداف الـ 17 لخطة عام 2030 الأسباب غير المباشرة للتخلف والتدهور البيئي وتشجع على النظر في التفاعلات بين أهدافها المختلفة مع ترك الأطراف المعنية حرة في التفسير. كما تؤكد خطة عام 2030 أيضًا على وسائل التنفيذ لنجاحها. وتتضمن هذه الخطة 17 هدفًا و169 غاية. وهي — أي أهداف التنمية المُستدامة السبعة عشرة (ODD) — على النحو التالي⁽¹⁾:

- 1) لا للفقر ... إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان؛
- 2) لا للجوع .. إنهاء الجوع، تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- 3) صحة جيدة ... ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار؛
- 4) تعليم ذو جودة ... ضمان تعليم ذا جودة شامل ومتساوي وتعزيز فرص تعلم طوال العمر للجميع؛
- 5) المساواة بين الجنسين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛
- 6) مياه نظيفة وصحية ... ضمان الوفرة والإدارة المستدامة للمياه والصحة للكل؛
- 7) طاقة متجددة وبأسعار معقولة ... ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بأسعار معقولة والتي يمكن الاعتماد عليها والمستدامة للجميع؛
- 8) وظائف جيدة واقتصاد اقتصاديات ... تعزيز النمو الاقتصادي النامي والشامل والمستدام والتوظيف الكامل والمنتج بالإضافة إلى عمل لائق للجميع؛
- 9) بنية تحتية مبتكرة وجيدة ... بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار؛

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، في: <http://bit.ly/36eu5lu>

10) تقليل عدم المساواة ... تقليل عدم المساواة في داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض؛

11) المدن والمجتمعات المستدامة جعل المدن والمستوطنات الإنسانية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة؛

12) الاستخدام المسئول للموارد ضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج؛

13) التحرك بسبب المناخ ... التصرف العاجل لمكافحة التغير المناخي وتأثيراته.

14) المحيط المحيطات المستدامة ... الاستخدام المُحافظ والمستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المستدامة؛

15) الاستخدام المستدام للأرض... حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، إدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي واستعادتها ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛

16) السلام والعدالة ... تعزيز الجمعيات المُسالمة والشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمحاسبة وشاملة على كافة المستويات؛

17) الشراكة من أجل التنمية المستدامة ... تقوية وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة.

أمّا، القمة الثالثة — والتي عقدت أيضًا في باريس — فقد عرفت بقمة باريس (COP21) حول المناخ (Conférence de Paris sur le climat)، أين اجتمع زعماء العالم. بحيث شارك في المؤتمر 195 دولة، منهم 158 رئيس دولة وحكومة جعل من هذه النسخة بالذات أهم وأكبر اجتماع بعد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتجدر الإشارة، أنّ هذه القمة استطاعت الحصول على توقيع جل المشاركين (*) بما في ذلك الولايات المتحدة في عهد الرئيس باراك أوباما (Barack Obama)، التي انضمت إلى المجتمع الدولي مما يجعلها لحظة تاريخية في السياسة البيئية لأنها أول اتفاقية عالمية للمناخ، وأكبر نص تم توقيعه في تاريخ البشرية. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في

(*) سوريا فقط في خضم الحرب أهلية التي تعرفها ، وكذا ونيكاراغوا ، التي اعتبرت الاتفاقية غير كافية لم يوقعا على الاتفاقية.

نوفمبر 2016، ولكن بعد مرور عام، عندما وقعت سوريا — انسحبت الولايات المتحدة بقيادة دونالد ترامب (Donald Trump)، رافضة القيود المفروضة بموجب هذا الالتزام⁽¹⁾.

–2016: عقدت قمة مراكش (cop22).

–2017: عقدت قمة بون (cop23).

– 2018: عقدت قمة كاتوفيتشيه، بولندا (cop24).

–2019: عقدت قمة مدريد (cop25).

–2020: نظراً لوباء COVID-19، تم إعادة جدولة (cop26) من نوفمبر 2020 إلى نوفمبر

2021

–2021: من المقرر أن تعقد في مدينة غلاسكو، المملكة المتحدة (cop26).

التنمية المستدامة ومكافحة الفساد

⁽¹⁾ Pauline Fricot, *op.cit.*

جدول رقم (01) يوضح مؤتمرات الأطراف (COP) المنعقدة من 1995 إلى 2023

السنة	COP	المدينة، البلد
1995	COP1	برلين، ألمانيا
1996	COP2	جنيف، سويسرا
1997	COP3	كيوتو، اليابان
1998	COP4	بوينس آيرس، الأرجنتين
1999	COP5	بون، ألمانيا
2000	COP6	لاهاي، هولندا
2001	COP6	بون، ألمانيا
2001	COP7	مراكش، المغرب
2002	COP8	نيودلهي، الهند
2003	COP9	ميلان، إيطاليا
2004	COP10	بوينس آيرس، الأرجنتين
2005	COP11	مونتريال، كندا
2006	COP12	نيروبي، كينيا
2007	COP13	بالي، إندونيسيا
2008	COP14	بوزنان، بولندا
2009	COP15	كوبنهاغن، الدنمارك
2010	COP16	كانكون، المكسيك
2011	COP17	ديربان، جنوب أفريقيا
2012	COP18	الدوحة، قطر
2013	COP19	وارسو، بولندا
2014	COP20	ليما، بيرو
2015	COP21	باريس، فرنسا
2016	COP22	مراكش، المغرب
2017	COP23	بون، ألمانيا
2018	COP24	كاتوفيتشيه، بولندا
2019	COP 25	مدريد، إسبانيا (بعد انسحاب التشيلي)
2020	تم تأجيلها نظرًا لوباء COVID-19	/
2021	Cop 26	غلاسكو، المملكة المتحدة
2022	Cop 27	شرم الشيخ، مصر
2023	Cop 28	دبي، الإمارات العربية المتحدة

Source : Pauline Fricot, « De la COP1 à la COP24 : une histoire d'avancées et de renoncements », Le Vent Se Lève, 6 décembre 2018, at : <http://bit.ly/3axjKoc>